المبحث الثالث

توجهات وآفاق الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية في الأردن (الرؤية الثانية)

أ. جميل أبو بكر*

أولاً: في مفهوم الإصلاح ومعانيه

في قواميس اللغة: الصلاح ضد الفساد ونقيضه، وأصبح صالحاً: أصبح ذا خير، أو كان نافعاً، أو مناسباً، والصلح يعني السلم.. وأصلح الشيء أزال فساده وفي القرآن الكريم (إِنَّ اللَّـهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِين) (يونس: من الآية٨١)، (وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا) (الأعراف: من الآية٥٦)، ومن معانيه أيضاً أن الإصلاح نقيض الظلم (قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْساً بِالأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلا أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً فِي الأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ) (القصص: من الآية١٩)، فالمصلحون عادلون رحماء والمفسدون قساة ظالمون، كما يعني الإصلاح تحقيق السلام والوئام ووضع حد للخصام (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُم) (الأنفال: من الآية١).

* الأمين العام المساعد لحزب جبهة العمل الإسلامي.

والإصلاح هداية ورشد (إِنْ أُرِيدُ إِلا الأِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) (هود: من الآية٨٨)، (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) (هود:١١٧).

والإصلاح التزام بالثوابت (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) (الأعراف:١٧٠).

الإصلاح يعني الحلم والصفح والعفو الكريم، (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) (الشورى:٤٠).

وغير ذلك من المعاني.. والتي لا يخرج عنها المعنى الإصلاحي للإصلاح: من إزالة للفساد ومحاربة للظلم، والتزام بمنهج الخير، ووضع الشيء في موضعه المناسب، وإشاعة الأمن والطمأنينة والتسامح وتأمين الرعاية، والقيام بواجب الإرشاد والهداية.

ثانياً: واقعنا في ضوء معاني الإصلاح

في ضوء معاني الإصلاح السابقة، هل نستطيع أن نقول إن لدينا إصلاحاً سواء كان في الأردن أو في العالم العربي والإسلامي؟ أم ما زلنا نتلمس طريقنا نحوه؟ يمكن القول إننا بدأنا خطوات أولية في بداية تسعينيات القرن الماضي ولكنها سرعان ما توقفت، ثم تراجعت مسيرتنا في مختلف المجالات: الحريات العامة، والممارسة الديمقراطية، والصحافة والإعلام، والعلاقة مع الأحزاب والمؤسسات الأهلية ودورها،

والاقتصاد والإدارة العامة وفعاليتها، وفي الوحدة الوطنية وقيم المجتمع، وفي مستوى المعيشة، وفي علاقاتنا العربية، كما أصبحت معاهدة وادي عربة إحدى نواظم الحياة العامة في مختلف المجالات، وأصبحت استحقاقاتها تتحكم بمفاصل علاقاتنا الداخلية والخارجية.

ولقد تحاشت الحكومات وصنَّاع القرار الحديث عن الإصلاح، مخافة أن يفهم من هذا المصطلح أن هناك فساداً ومواطن خلل ينبغي معالجتها، فكان الحديث عن تنمية وليس عن إصلاح، تلبس في كل مرحلة لبوساً، فمرة تنمية سياسية، وأخرى تنمية إدارية، وثالثة تنمية شاملة، بل استبدل أحياناً بمفاهيم هي نتاج من غير حضارتنا وقيمنا.

لقد بدأ الحديث عن الإصلاح بشكل مسموع بعد إنهاء تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٤م، الذي يدين الوضع العربي كله، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وبعد انطلاق مشاريع غربية معروفة دوافعها لدينا جيداً.

ثالثاً: الإصلاح ضرورة لا رفاهية

لقد قسمت الشريعة الإسلامية، احتياجات الوجود الإنساني إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي الضروريات، وهي التي لا تبقى الحياة بدونها، والحاجيات، وهي التي لا تستقر الحياة وتتطور في غيابها، والتحسينات وهي التي تحقق الراحة والرفاهية للإنسان.

والإصلاح يقع في القسم الأول منها وهو الضروريات، إذ بدونه يغدو الوجود مستحيلاً، أو منذراً بالزوال، لقوله تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) (هود:١١٧).

فوجود الإصلاح في المجتمع والدولة، حركة وبرامج، وواقعاً عملياً ملموساً دليل عافية، وحياة متطورة، قائمة على العدل والديمقراطية والشورى، والوئام والسلام الاجتماعي، وغيابه يعني الجمود والتعفن والظلم والتيه والتخلف والفساد المنذر بانتهاء الفعالية المعنوية والحضارية.

رابعاً: من أهم شروط نجاح الإصلاح

بعد توفر القناعة بوجود الفساد الذي هو نقيض الإصلاح، والشعور العميق بخطره وتهديداته لا بد من توفر الشروط التالية لنجاح الإصلاح:

أ- **توفر الإرادة الصادقة**: لدى أصحاب القرار والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع الأهلي، إذ إن غياب هذه الإرادة يبقي الإصلاح مغيباً، لقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: من الآية١١) وهذه سنة كونية اجتماعية لا يمكن تجاوزها أو إغفالها.

ب-**المصلحون:** لا يمكن لفاسد أو مفسد قام وجوده وأسس نفوذه ومصالحه على الفساد أن يباشر الإصلاح أو ينصره، كما لا يكفي أن تتحقق أقدار وفيرة من الصلاح الذاتي الفردي أو الجماعي

الساكن، حتى ينطلق الإصلاح، بل لا بد من مصلحين يتحركون بصلاحهم الفردي والجماعي في عمل منظم ومؤسسي مثابر، حيث تتوفر لهؤلاء الإرادة الحقيقية والنية الصادقة والرؤية الواضحة والقدرة على العمل والتغيير.

ج- **منهج إصلاح:** إن ما نحتاجه ونطالب به هو الإصلاح الشامل، ولدى الحركة الإسلامية رؤيتها الخاصة لهذا الإصلاح، كما لقوى وأحزاب عديدة رؤيتها أيضاً، وقد أكدت تجارب العمل المشترك بين مختلف التيارات وجود تقاطعات ومساحات مشتركة واسعة في الرؤى الإصلاحية في مختلف المجالات، كما تم صياغة هذا المشترك في مناسبات عديدة في رؤى وأدبيات واحدة، تم الإعلان عنها، ومطالبة الحكومات المختلفة بتبنيها علاوة على تبني الموقعين عليها لها، وأستطيع أن أقول إن هناك قواعد، ومبادئ ومطالب عديدة محل توافق واسع بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية، ويمكن أن تشكل منهجية إصلاحية مرحلية.

د- **المناخ العام:** لا بد من توفر مناخ عام وأجواء مناسبة في الممارسات الرسمية أولاً ثم الشعبية ثانياً، تهيئ الواقع للبدء بالإصلاح أو تعزيزه إن وجد، وهذه لا تحتاج إلى تشريعات، بل قناعات وسلوك لدى مختلف أجهزة الدولة، تشيع من خلالها الحرية والطمأنينة،

لدى المواطن ومؤسسات المجتمع الأهلي، وتؤكد أولاً حسن النوايا وجدية المقاصد لدى أصحاب القرار، والسلطة، لتوطئ الأرض لجهود إصلاحية سلمية وفاعلة، وهذا شرط ضروري وملح، بعد أن انتهت شعارات التنمية والإصلاح إلى لا شيء حقيقي ونافع على الأرض، وبعد أن كاد المواطن أن يفقد ثقته بكل هذه الشعارات والدعوات.

٥- **عمل منظم صبور وراشد**: ينخرط فيه مختلف القوى والفعاليات الاجتماعية والسياسية، في التعبئة من أجل الإصلاح، والتوعية بضرورته وبأهدافه وآلياته، وتضغط من خلال مشاركة شعبية فاعلة لإنجازه متدرجة بالأولى والأهم، وما يمثل مقدمة وأساساً. ولا بد من إقناع الجماهير، وتوجيهها إلى المشاركة، وبقدرتها على الفعل والتأثير، حتى في ظل حزمة القوانين المتخلفة أو الظالمة القائمة، فعندما تسهم الحركة الشعبية، أو يختار الناخبون من هو أصدق في التزاماته المبدأية واستعداداته الإصلاحية، ويعلمون أن الميل مع غيره ومن يتناقض مع هذه التوجهات فإنما هو إسهام في الفساد أو إعاقة للإصلاح، أو ارتكاب كبيرة من الكبائر الشرعية والأخلاقية، بشهادة زور يمثلها الاختيار الفاسد، فإنه يمكن أن يحدث ذلك

تغييراً، وإن كان هذا التأثير بالقطع غير كافٍ لإحداث كل الإصلاح المنشود، إلا أنه سيتعاظم مع الزمن.

خامساً: أهم محاور الإصلاح (٢٠٠٥- ٢٠١٠)

١- الإصلاح السياسي

وهو المقدمة الأولى والأساسية للإصلاح الشامل، والقاعدة الأهم في ذلك تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة والفاعلة، وتجسيد إرادة الأمة عملياً في واقع الحياة السياسية والتشريعية خاصة، وذلك من خلال المحاور التالية:

أ- الإصلاح الدستوري

- إلغاء التعديلات التي أدخلت على دستور عام ١٩٥٢م وخاصة تلك التي أفقدت المجلس النيابي قدراً كبيراً من سلطته وقوته، ووسعت في سلطة الحكومة.
- إجراء الإصلاحات والهيكلية السياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري (نظام الحكم نيابي ملكي وراثي) بحيث يحتل مجلس النواب موقعاً يتناسب مع هذا النص.
- النص بوضوح على أن الإسلام مصدر التشريع.
- تفعيل المبدأ الدستوري (الأمة مصدر السلطات)، وكذلك المواد التي تعبر عن هوية الأردن وتحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم.

- الفصل الدقيق بين السلطات الثلاث، وبما يحقق توازناً فاعلاً بينها.
- إقرار مبدأ التداول السلمي للسطلة التنفيذية.
- وضع حد لتجاوز الحكومات على الدستور بإصدارها القوانين المؤقتة في حال كون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً، وقصر ذلك على الحالات التي عددها الدستور، وإلغاء القوانين المؤقتة التي أعاقت المسيرة الديمقراطية وحجمت حقوق المواطن وإرادته.

وهذا يقتضي ما يلي:

١. إلغاء قانون الصوت الواحد المجزوء، وإصدار قانون انتخاب عصري وديمقراطي يعتمد التمثيل النسبي، ويحقق المشاركة الشعبية الواسعة، ويترجم إرادة الأمة، ويعكس تمثيلاً عادلاً لمختلف التيارات السياسية والاجتماعية، وباعتبار ذلك مفتاح الإصلاح السياسي.

٢. توزيع الدوائر الانتخابية، بقانون يحقق العدالة، وإلغاء النظام الحالي للدوائر، حتى لا تبقى الحكومة هي المتحكمة بنتائج الانتخابات وبالمجلس لاحقاً.

٣. استمرار حصانة النائب طوال فترة وجود المجلس وليس أثناء فترة انعقاده فقط.

٤. إطالة فترة انعقاد المجلس إلى ثمانية أشهر على الأقل، وأن يكون حلّه عند الضرورة معللاً دستورياً وسياسياً.
٥. تعديل المادة (٥٦) من الدستور والتي تشترط أغلبية ثلثي المجلس لمحاكمة الوزراء.
٦. اتباع آلية أخرى في تشكيل الحكومات بحيث تعكس مبدأ التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية.
٧. إزالة مجلس الأعيان من تركيبة مجلس الأمة باعتباره جزءاً من السلطة التنفيذية التي عينته والتي تتجاوز حتى الشروط الدستورية في اختيار أعضائه، أو أن يتم تشكيله بالانتخابات بشروط معينة وبعدد محدد عن كل دائرة انتخابية.
٨. اعتماد ثقة مجلس النواب للمراتب العليا الأهم في الدولة مثل رئيس مجلس القضاء، المديرون العامون، أو القادة لبعض الدوائر والمؤسسات.
٩. إخضاع أجهزة الدولة المختلفة للرقابة المالية والإدارية من قبل البرلمان، ووقف كافة الاستثناءات التي تستخدم مدخلاً للفساد الإداري والمالي وتفشي المحسوبية.
١٠. الالتزام بالنص الدستوري في تحديد دور الأجهزة الأمنية، ووقف تدخلها في الحياة العامة، والمؤسسات المدنية الرسمية

خاصة، أو هيئات المجتمع الأهلي، وأن تخضع للرقابة من جهة البرلمان.

ب- تحديث القوانين والتشريعات

تجسيداً للحقوق التي كفلها الدستور، وإلغاء كافة القيود التي فرضتها الحكومات المتعاقبة على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والعمل الحزبي والمؤسسات الأهلية والعمل الاجتماعي التطوعي.. فبعد قانون الانتخابات لا بد من تعديل أو إصدار القوانين التالية:

١. **قانون الاجتماعات العامة**

يجب إلغاؤه والعودة إلى القانون القديم أو تعديله بما ينسجم مع روح الدستور وبما يضمن حرية التعبير والرأي بدون عوائق أو قيود.

٢. **قانون الأحزاب**

أ. إصدار قانون أحزاب يتوافق مع روح الدستور والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب. التعامل مع الأحزاب باعتبارها مؤسسات وطنية وركيزة أساسية للتنمية الشاملة.

جـ. تخصيص دعم مالي للأحزاب من الخزينة العامة بقانون يصدر عن السلطة التشريعية.

د. تعزيز الثقة بالأحزاب ودورها الوطني، وتسهيل تشكيلها أو اندماجها الطوعي وضمان استقلاليتها عن السلطة التنفيذية وأجهزتها.

هـ. تشكيل لجنة تسمى (لجنة شؤون الأحزاب) تتكوّن من سلطات الدولة الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية وأمناء الأحزاب السياسية، ويتم تشكيلها وتحديد مهامها بقانون.

٣. قانون البلديات

إصدار قانون بلديات يعتمد مبدأ التمثيل النسبي وينهي مرحلة التعيين في المجالس البلدية.

٤. النقابات المهنية

سحب قانون النقابات المقدم لمجلس النواب، واعتماد أي قانون جديد بعد التوافق مع مجالس النقابات المهنية، وبما يحافظ على حرية النقابات في العمل الوطني وحقوق منتسبيها في الترشيح والانتخاب، وإدارة شؤونها.

٥. النقابات العمالية

إعادة النظر بقانون النقابات العمالية، بما يحقق حرية العمال كاملة في اختيار مجالسهم النقابية دون تدخل من أي جهة، وبما يكفل الحماية لهم ويجنبهم مخاطر الفصل التعسفي، أو الاستغلال.

٦. الطلاب والمعلمون

إصدار قوانين تؤكد حق المعلمين في إنشاء نقابة خاصة لهم، واتحادات طلابية وشبابية تتم بالاختيار الحر والمباشر من جهة الشباب والطلبة، وإلغاء التعيين في الاتحادات الطلابية خاصة.

ج- العمل على وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

د- في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان

١. ضمان حرية الصحافة والتعبير بالطرق السلمية وحرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمكين العلماء والمفكرين والموجهين من أخذ دورهم في الإصلاح، ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله.

٢. توفير الأمن النفسي والاجتماعي والغذائي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي، أو التعذيب أو الانتقام، أو المنع من العمل بسبب فكره أو معتقده أو توجهه أو نشاطه السياسي.

٣. اعتماد وتفعيل مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في العمل والوظيفة والترقية.

٤. احترام العقائد الدينية والتعددية الفكرية والسياسية وفقاً للدستور والمصالح العليا للوطن، وضمان حرية تشكيل الأحزاب السياسية والهيئات والمؤسسات الشعبية، وحصر مرجعية تحديد مدى الالتزام بالقانون والآداب العامة بالسلطة القضائية المستقلة.

٢- في مجال الاقتصـاد

١. العمل على تخليص الاقتصاد مما يخالف الشريعة الإسلامية، أو من الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، أو الارتهان لمؤسسات المال الدولية.
٢. التوقف عن خصخصة الثروات الطبيعية كالفوسفات والبوتاس، وتجنب خصخصة التعليم والصحة، واستخدام أموال الخصخصة المتاحة حالياً في إقامة أصول ومشاريع إنتاجية وطنية.
٣. إعادة النظر في السياسة الضريبية وزيادة معدل ضريبة الدخل بشكل تصاعدي على الدخل والأرباح، وتخفيض الضرائب غير المباشرة.
٤. توسيع العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتوسيع الخطوات نحو تكتل وتكامل اقتصادي عربي، وإنجاح منطقة التجارة الحرة على طريق السوق العربية المشتركة.
٥. إيجاد البنية التحتية والمناخ المناسب للاستثمار وخاصة الوطني والعربي، ولا سيما في المجال الزراعي والصناعي.
٦. النظر إلى القطاع الزراعي بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية، وليس من خلال النظر في أرقام مساهمته في الناتج القومي، وهذا يقتضي اعتماد مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

٧. المحافظة على ملكية الأرض الزراعية في الأغوار، واعتبار غور الأردن نعمة من الله سبحانه وتعالى للأردن ومواطنيه، والتعامل مع هذا الوادي من منظار استراتيجي بعيداً عن المغامرة، وبشكل يحول دون انتقال ملكية الأرض لغير أبناء الوطن.

٨. عقد مؤتمر وطني تشارك فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرسمية والشعبية للتوافق على إستراتيجية اقتصادية وطنية.

٣- في مجال القضاء

السلطة القضائية والقضاء النزيه الفاعل المستقل هو المرجعية في تحقيق العدل، وهو ملاذ المظلومين والضعفاء، ومنع الطغيان بكل أشكاله، ومن أجل ذلك لا بد من تحقيق المطالب والشروط التالية:

١. استقلال القضاء استقلالاً تاماً بكل درجاته، بما في ذلك الاستقلال المالي والإداري.

٢. إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وقصر المحاكم العسكرية على المنتظمين في السلك العسكري.

٣. تولي المجلس الأعلى للقضاء كافة الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالشأن القضائي.

٤. اعتماد رئيس مجلس القضاء الأعلى من جهة مجلس النواب.

٥. تنقية كافة القوانين والتشريعات مما يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٦. التأكيد على حقوق المواطنين القضائية، فلا يسجن مواطن بدون حكم قضائي، ولا يضرب أثناء الاستجواب، كما يتوجب بسط الرقابة القضائية على السجون والنظارات.

٤- في مجال التربية والثقافة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول التطوير التربوي، وهذا لا يخلو من مؤشرات خطيرة، تهدف إلى إعادة تشكيل العقل العربي بما ينسجم مع المعاهدات الموقعة مع العدو الصهيوني، أو استجابة لضغوط أجنبية، والذي يقتضي إعادة النظر في كثير من النصوص الدينية والأدبية والمقررات الدراسية.. إننا ونحن نؤكد أهمية التطوير بصفته سُنَّة من سنن الحياة في ضوء التجربة الوطنية والإنسانية، وضرورة الاستفادة من منجزات العصر التكنولوجية، إلا أننا نؤكد ضرورة الالتزام بفلسفة التربية والتعليم المستندة إلى عقيدة الأمة وحضارتها، ونؤكد أهمية إعداد المعلم تدريباً وتأهيلاً، وتوفير الظروف النفسية والتربوية والمعيشية له لتشكل واقعاً قوياً لمزيد من العطاء بما في ذلك حقه في الانتساب إلى نقابة ترعى شؤونه المهنية، كما نؤكد أهمية ربط التعليم بالحياة وبسوق

العمل، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة للطلبة في أجواء من الحرية وتكافؤ الفرص، وتوفير المستلزمات المناسبة، وإيلاء الثقافة والمؤسسات الثقافية كل دعم بحيث تكون ثقافة تنمية لعقيدة الأمة وثوابتها بعيداً عن محاولات التغريب والتخريب.

٥- في مجال المرأة

١. التأكيد على حق المرأة في التعليم والتثقيف والعمل، وعلى شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام كما أقرتها أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

٢. التأكيد على حقوقها الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها، وفي حقها في الميراث، وفي اختيار الزوج، وفي المخالعة عند الضرورة، وتعزيز ما أنجز من حقوق أقرها الإسلام، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها الأخرى، سواء في الجنسية أو العمل والتقاعد، أو في تكوين الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية وقيادتها أو العمل من خلالها.

٣. التأكيد على حقوق المرأة السياسية في الترشيح والانتخاب في المجلس النيابي وأية مجالس منتخبة، وفي تولي المناصب والوظائف

العامة، بحسب ما يتوفر لديها من معايير الكفاءة والقوة والأمانة وبحسب ما تقرره الشريعة الإسلامية، وتوظيف طاقاتها في العمل، وإبراز دورها في بناء المجتمع ونهضة الأمة.

٦- في مجال الوحدة الوطنية

إن حقائق العلاقة العقدية والثقافية والتاريخية والجغرافية بين الأردن وفلسطين والواقع الاجتماعي بين الأردنيين والفلسطينيين، كأبناء أمة واحدة جعل هذه العلاقة حالة خاصة ومتميزة، تعززها طبيعة الروابط والمصالح المشتركة، والتعرض لذات المؤامرة والأخطار المتمثلة في المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي..

وهذا يقتضي استمرار هذه العلاقات، بل وتمتينها حيث تشكل الوحدة الوطنية القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية بما يعزز منعة الأردن ويحفظ أمنه الوطني والقومي وبناء عليه:

١. فإن النضال ضد هذا العدوان واجب وطني وقومي وديني يستلزم توفير كل الأسباب التي تمكن الشعب الفلسطيني خاصة من المقاومة بكل أشكالها لتحرير أرضه، ومن هنا تبرز الهوية العربية الفلسطينية باعتبارها هوية نضالية سياسية في صراع وتصادم مع المشروع

الصهيوني فقط، وليس مع الهوية العربية الأردنية أو أي هوية عربية أخرى، وعلى الأمة كلها دعم نضال هذا الشعب وجهاده.

٢. إن الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي مسؤولية كل الأردنيين جميعاً، فالدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الأردن، كما أن حفظ أمن الأردن وعروبته وسيادته وازدهاره، هو دفاع عن فلسطين وقوة لها.

٣. إن التمسك بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين العربي المسلم، والدفاع عنها لا يتصادم مع حق المواطنة، والتمتع بكامل ما تفرضه من حقوق رتبتها وحدة دستورية وسياسية، وجهاد وتضحيات مشتركة، وعمليات بناء وتنمية أسهمت فيها سواعد أبناء الشعب كلهم.

٤. إن مهمة الدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ومجابهة كافة مشاريع التأهيل والتوطين هي مهمة وطنية أردنية، تأتي في إطار النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة في التصدي للاحتلال والتوسع الصهيوني دفاعاً عن سيادة الأردن واستقلاله وعروبته.

٥. إن قضية فلسطين قضية عربية إسلامية، وهي جوهر الصراع مع المشروع الصهيوني، وقدر الشعبين في فلسطين والأردن تحمل العبء الأكبر في المواجهة.

٦. إننا نؤمن بأن وحدة الأمة كلها فريضة شرعية، وواجب وطني وقومي، ومصير لا بد من بلوغه، الذي يقتضي استبعاد أي سبب أو عامل يعوقها أو يضعفها على أي مستوى أو في أي إقليم، وحيث إن وحدة الشعبين في فلسطين والأردن أمر ضروري في المآل النهائي، وانطلاقاً من هذه القاعدة، فإننا ندعو كل أبناء شعبنا الكريم إلى استحضار هذا المآل وذلك التاريخ، والعلاقات والمصير المشترك والمستقبل الواحد، في الرؤى والمواقف والمعاملات، وكذلك استحضار حقيقة أن الصراع ما زال قائماً بل هو مرشح للاستمرار، ونحن في ذات الوقت نحذر ونقاوم رغبة العدو في تصفية القضية الفلسطينية من خلال حل قد يراه على حساب الدولة الأردنية خاصة، كما أن الوحدة التي ندعو إليها ونعمل من أجلها هي تلك التي يقررها الشعبان بإرادة مستقلة واختيار حر وضمن ظروف ومعطيات سياسية ملائمة وفي إطار رؤيتنا للوحدة العربية الإسلامية .

٧- في مجال العلاقات العربية الإسلامية

التأكيد على أن الأردن جزء من الأمة العربية والإسلامية، لأن وحدة الأمة وحدة عقيدة ودين ودم وحضارة ومصير، وإن إضعاف

هذه الرابطة لسبب من الأسباب لن يسهم في تحقيق الإصلاح، وإنما يبقي الدولة الأردنية وكذلك سائر الدول القُطرية ضعيفة تابعة، ومن هنا فإن الإصلاح الحقيقي يحتم على حكومات الدولة الأردنية العمل لتعزيز الانتماء للأمة، وتفعيل ميثاق الجامعة العربية والاتفاقيات البينية، وتقديم المبادرات العملية التي تسهم على المدى البعيد في تحقيق الوحدة المنشودة، كما يحتم عليها الوقفة الجادة إلى جانب قضايا الأمة ولا سيما في فلسطين والعراق؛ لأن الدفاع عن الأقطار المحتلة هو دفاع عن الوطن ودفاع عن الأمة.

٨- في مجال العلاقات الدولة والإنسانية

التأكيد على أن الأردن جزء من الأمة العربية والإسلامية، وأن حضارته حضارة إنسانية تؤمن بحوار الحضارات، والتعاون لما فيه خير البشرية، مع التمسك بالسيادة الوطنية، والهوية الحضارية الخاصة.

هذه مقتطفات من مشروع إصلاح شامل لا تتسع له هذه العجالة.